



Measuring and analyzing the impact of monetary policy on the fiscal deficit in Iraq^{*}

Nour Abdul Sattar Hamid Mohammed⁽¹⁾, Aws Fakhraddin Al-Juwaijati⁽²⁾

University of Mosul - College of Administration and Economics

(1) nour.22bap7@student.uomosul.edu.iq (2) awsjweateee@uomosul.edu.iq

Key words:

Effect, Monetary policy, budget deficit, fiscal deficit.

ARTICLE INFO

Article history:

Received	21 Feb. 2025
Accepted	14 Apr. 2025
Available online	30 Jun. 2025

© 2025 THE AUTHOR(S). THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE DISTRIBUTED UNDER THE TERMS OF THE CREATIVE COMMONS ATTRIBUTION LICENSE (CC BY 4.0).

<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:

Nour Abdul Sattar Hamid Mohammed
University of Mosul

Abstract:

The study aims to measure and analyze the impact of monetary policy on the fiscal deficit, as well as to evaluate monetary economic variables in Iraq. It also aims to identify the nature, causes, and treatment of the fiscal deficit during the period (1990-2022) in Iraq. Annual data was used in the analysis. This study aims to provide a quantitative analysis of this relationship in Iraq over a specific period. It uses quantitative economic analysis tools such as autoregressive distributed lag (ARDL) models to test the dynamic relationship between monetary policy variables and the fiscal deficit, thus providing a cognitive framework that can support decision-makers in adopting more coordinated and effective monetary and fiscal policies. Annual data was used in the analysis, as the study aimed to measure the impact of economic variables, including government spending, inflation, nominal interest rates, broad money supply, and public debt, on the dependent variable, the budget deficit or surplus. To ensure the accuracy of the results, an autoregressive distributed lag (ARDL) model was used. One of the factors leading to the persistence of the deficit is the lack of coordination between monetary and fiscal authorities, which has led to conflicting economic objectives and policies.

^{*}The research is extracted from a master's thesis of the first researcher.

أثر السياسة النقدية في العجز المالي في العراق دراسة قياسية*
الباحثة: نور عبد الستار حميد محمد
أ.م.د. أوس فخر الدين الجويجاتي
كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الموصل
كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الموصل
awsjwejatee@uomosul.edu.iq nour.22bap7@student.uomosul.edu.iq

المستخلص

تهدف الدراسة إلى قياس وتحليل أثر السياسة النقدية في العجز المالي، فضلاً عن تقويم المتغيرات الاقتصادية النقدية في العراق، والتعرف على طبيعة وأسباب العجز المالي ومعالجته خلال المدة (1990-2022) في العراق، وتم اعتماد بيانات سنوية في التحليل. وتهدف هذه الدراسة أيضاً إلى تقديم تحليل قياسي لهذه العلاقة في العراق خلال فترة محددة، من خلال استخدام أدوات تحليل اقتصادية كمية مثل نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، لاختبار العلاقة الديناميكية بين متغيرات السياسة النقدية والعجز المالي، وبالتالي توفير إطار معرفي يمكن أن يدعم صناع القرار في تبني سياسات نقدية ومالية أكثر تنسيقاً وفاعلية. وتم اعتماد بيانات سنوية في التحليل، حيث استهدفت الدراسة قياس أثر المتغيرات الاقتصادية، بما في ذلك الانفاق الحكومي، والتضخم، وسعر الفائدة الاسمي، وعرض النقد الواسع، والدين العام، على المتغير المعتمد المتمثل في عجز أو فائض الموازنة، ولضمان دقة النتائج، تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الزمني الموزع (ARDL)، إن أحد العوامل المؤدية لاستمرار العجز هو غياب التنسيق بين السلطات النقدية والمالية، مما أدى إلى تضارب في الأهداف والسياسات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: أثر، السياسة النقدية، عجز الموازنة، العجز المالي.

المقدمة:

تعد السياسة النقدية من الأدوات الاقتصادية الرئيسية التي تستخدمها الدول لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، عبر التأثير في مستويات التضخم، التشغيل، والنمو، بالإضافة إلى الحفاظ على توازن القطاع المالي. وتكتسب هذه السياسة أهمية مضاعفة في الدول النامية والريعية، كالعراق، نظراً لطبيعة اقتصادها القائم إلى حد كبير على الإيرادات النفطية، وما يرافقه من تقلبات حادة تؤثر على الاستقرار المالي العام. في هذا السياق، يبرز العجز المالي كأحد أبرز المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، حيث أصبح من السمات البنيوية المتكررة في الموازنات العامة، سواء في فترات التراجع أو حتى في ظل ارتفاع الإيرادات النفطية، نتيجة ضعف تنويع الإيرادات وارتفاع حجم الإنفاق الجاري.

إن تزايد العجز المالي يفرض ضغطاً على الاقتصاد الكلي، وقد يؤدي إلى تفاقم المديونية العامة، ويدفع الحكومة نحو خيارات تمويلية غير مستدامة مثل الاقتراض الداخلي أو التسييل النقدي، مما يهدد الاستقرار النقدي ويقيّد قدرة السياسة النقدية على أداء دورها. من هنا، تنبع أهمية دراسة العلاقة بين أدوات السياسة النقدية (كسعر الصرف، العرض النقدي، وسعر الفائدة) وبين العجز المالي، لتحديد مدى تأثيرها على قدرة الدولة في احتواء العجز وتقليصه.

* البحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الأول.

أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث في تسليط الضوء على العجز المالي وطرق معالجتها من خلال متغيرات السياسة النقدية، وبيان تأثيراً هذه المتغيرات الاقتصادية في العجز المالي، ومدى التباين في تطبيق هذه المتغيرات الاقتصادية في ظل الظروف لدولة العراق.

مشكلة البحث:

يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية مزمنة في جانبي الإيرادات والنفقات العامة، ما يؤدي إلى تفاقم العجز المالي المزمن، خصوصاً في ظل تقلبات أسعار النفط وضعف التنويع الاقتصادي. في المقابل، تعد السياسة النقدية أداة اقتصادية مهمة يمكن أن تسهم في ضبط الاستقرار المالي، وتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات عبر أدواتها (مثل أسعار الفائدة، الكتلة النقدية، سعر الصرف). وعلى الرغم من أهمية هذه الأدوات، إلا أن فعاليتها في تقليص العجز المالي ما زالت موضع تساؤل في السياق العراقي. ومن هنا تتنبع مشكلة البحث في التساؤل حول مدى تأثير السياسة النقدية، بأدواتها المختلفة، على العجز المالي في العراق خلال الفترة المدروسة، وهل يمكن توظيف هذه السياسة بشكل فاعل لتقليل العجز، أم أن أثرها محدود بسبب قيود بنيوية ومؤسسية؟

هدف البحث:

تهدف الدراسة إلى قياس وتحليل أثر السياسة النقدية في العجز المالي، فضلاً عن تقويم المتغيرات الاقتصادية النقدية في العراق والتعرف على طبيعة وأسباب العجز المالي ومعالجته.

فرضية البحث:

تنتطق الدراسة من فرضية مفادها تؤثر السياسة النقدية بشكل معنوي على العجز المالي في العراق خلال الفترة المدروسة، وإن هذا التأثير يتفاوت باختلاف أدوات السياسة النقدية المستخدمة (سعر الصرف، العرض النقدي، سعر الفائدة). الحدود المكانية: العراق. الحدود الزمنية: أمتدت (31) سنة.

الاستعراض المرجعي لبعض الدراسات السابقة:

بسبب الأهمية العلمية للدراسات السابقة ولوضع أسس نظرية وعلمية متينة لدراسة مشكلة ومتغيرات الدراسة الحالية، سيتم التطرق إلى الأبحاث والدراسات التي سبقت موضوع دراستنا الحالية، من خلال استعراض أهم الفقرات وبشكل موجز لكل دراسة.

-1 Diokno, Benjamin, 2005 ,

(Economic and Fiscal Policy Determinants of Public Deficits: The Philippine Case)

(محددات السياسة الاقتصادية والمالية للعجز العام: الحالة الفلبينية)

تهدف الدراسة إلى توضيح كيفية تأثيراً متغيرات السياسة الاقتصادية والمالية على الوضع المالي للحكومة للمدة (1981-2005)، وتم اخذ الفلبين عيناً للدراسة، واعتماد بيانات سنوية لمتغيرات الدراسة المتمثلة بالمتغير التابع الرصيد المالي المؤشرين الماليين نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، الأول هو رصيد حساب الحكومة الوطنية (إجمالي الإيرادات- إجمالي المدفوعات)، والمقياس الثاني للصحة المالية هو الوضع المالي الموحد

للقطاع العام. أما المتغيرات المستقلة فتتمثلت بـ (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم، نسبة الالتزامات السائلة للنظام المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي ويقصد بها مجموع العملة والودائع في البنك المركزي والودائع القابلة للتحويل والعملة الإلكترونية والودائع الادخار والودائع القابلة للتحويل بالعملة الأجنبية والنفقات الرأسمالية، الجهد الضريبي، النمو الاقتصادي، سعر الصرف الحقيقي، سعر الفائدة، المنح الدولية كنسبة مئوية من إجمالي النفقات الحكومية) وتم الاعتماد على الأسلوب الوصفي والقياسي وطريقة التقدير هي طريقة المربعات الصغرى. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها أن التضخم له علاقة إيجابية مع رصيد الحساب الحكومي، أما السيولة المحلية لها علاقة سلبية مع رصيد حساب الحكومة الوطنية، أما سعر الصرف الحقيقي ليس له أهمية إحصائية، والنفقات الرأسمالية إذا ارتفعت أدت إلى ارتفاع النشاط الاقتصادي، الذي يؤدي بعد ذلك إلى ارتفاع القاعدة الخاضعة للضريبة ومن ثم ارتفاع الضرائب، وأخيراً انخفاض العجز أو التوازن المالي.

Al-Bujari & Al-Arkoub, 2022-2

(قياس فاعلية أدوات السياسة المالية في تمويل عجز الموازنات العامة لبلدان متقدمة مختارة للمدة (2002-2019))

هدفت الدراسة إلى تحليل مضمون العلاقة النظرية بين السياسة المالية وعجز في الموازنة العامة، وبناء أنموذج قياسي لدراسة وتحليل فاعلية أدوات السياسة المالية في احتواء عجز الموازنة. خلال المدة (2002-2019)، تم اختيار عينة الدراسة لبلدان نامية وتمثلت بالأرجنتين، البرازيل، كولومبيا، الإكوادور، السلفادور، المكسيك، البيرو، الأردن، مصر وتركيا، أما البلدان المتقدمة فتتمثلت بأستراليا، نيوزيلندا، المملكة المتحدة، البرتغال، إيطاليا، بلجيكا، الدنمارك وفنلندا. وتمثلت متغيرات النموذج بالمتغير المعتمد الذي تم التعبير عنه بمؤشر الأوضاع المالية الموازنة العامة، والمتغيرات المستقلة المتمثلة بـ (الأنفاق العسكري، الأنفاق الاجتماعي، إجمالي الدين العام، السيطرة على الفساد، العبء الضريبي)، وتم تطبيق أنموذج ARDL. واعتمدت الدراسة على البيانات السنوية لمتغيرات الدراسة. وتعتمد الدراسة على الأسلوب الوصفي الذي يستند إلى النظريات والدراسات التي تناولت موضوع الدراسة، والأسلوب القياسي الذي يستند إلى طرائق القياس الاقتصادي الحديث وأدواته، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة الاستعانة بنماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة لبيانات البائل الديناميكي ومن خلال اختبار هوسمان توصل البحث إلى أن المقدار الأفضل هو مقدار وسط المجموعة المدمجة، فضلاً عن أنه من خلال تطبيق اختبارات جذر الوحدة لبيانات البائل نستنتج أن متغيرات البحث بعضها ساكن في المستوى والبعض الآخر ساكن في الفرق الأول، وهذا يعطي إشارة البدء بتطبيق أنموذج ARDL.

Khalil & Ghaidan, 2022 -3

(تحليل العلاقة بين قنوات السياسة النقدية وعجز الموازنة العامة في العراق للمدة (2004-2017))

هدفت الدراسة إلى تحليل انعكاسات التوسع في استخدام قنوات السياسة النقدية في علاج عجز الموازنة العامة في العراق على كفاءة إدارة السياسة النقدية، وعلى دور السلطة النقدية ووظائفها الأساسية، وتوجيه البنك المركزي العراقي وواجباته إلى خارج الأهداف المنصوص عليها في قانونه الخاص، وتحديدًا خلال المدة (2004-2017). وتم أخذ العراق دولة وحيدة كعينة للدراسة. وتمثلت متغيرات الدراسة بـ (عجز الموازنة متغيراً تابع) والمؤشرات النقدية (سعر الفائدة، سعر الصرف في السوق، سعر الصرف في المزداد، الائتمان النقدي) التي مثلت المتغيرات المستقلة. وفي الدراسة تم تحليل

الموازنة العامة بشقيها الإيرادات الفعلية والنفقات الفعلية، فضلاً عن الفائض أو العجز في الموازنة العامة في العراق. وتعتمد الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي. واعتمدت الدراسة على البيانات السنوية وتحليلها تحليلاً وصفيّاً سنوياً لمتغيرات الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن تنامي معدلات العجز في العراق بعد عام 2013 قد جعل السلطة النقدية عاجزة في رفد الموازنة العامة من إيرادات مآليه وأدوات ناجعة في حل أية معضلة مآليه، الأمر الذي أدى إلى الحاجة المتزايدة حول كيفية التوظيف الأمثل لقنوات السياسة النقدية من أجل تنشيط حركة الاقتصاد العراقي. فضلاً عن ضرورة إعادة النظر في هيكلية الموازنة وعلى نحو جذري بالقدر الذي يجنب العراق إلى مخاطر التمويل بالعجز لدعم الموازنة التشغيلية من خلال الاستدانة أو الاقتراض الخارجي أو اللجوء إلى الاقتراض الداخلي، وهذه دعوة خالصة لفرض الانضباط المالي في السياسة الاقتصادية في العراق.

Nasser & Hadi, 2019 -4

(دور أدوات السياسة المالية لتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة على وفق شروط صندوق النقد الدولي)

تهدف الدراسة إلى بيان أسباب العجز في الموازنة العامة للدولة، وبيان كيفية تخفيف العجز في الموازنة العامة، من خلال الالتزام بالسياسات المالية المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي، وبيان مساهمة وأهمية التزام العراق بتنفيذ شروط صندوق النقد الدولي لتخفيف من عجز الموازنة العامة للدولة. وتناولت الدراسة المدة الزمنية من (2015-2018) والحدود المكانية تتمثل في وزارة المالية/ دائرة الموازنة. وتم اعتماد العراق عينة للدراسة.

وقد اعتمدت الدراسة على بيانات سنوية لتحليلها وصفيّاً وكميّاً. واعتمدت الدراسة على عجز الموازنة متغيراً تابعاً، وأدوات السياسة المالية المتمثلة بـ (الإيرادات العامة، الإيرادات النفطية، الإيرادات غير النفطية، مقدار الضرائب والرسوم، النفقات العامة) متغيرات مستقلة.

وتم اعتماد المنهج الوصفي والتاريخي بالاعتماد على مجموعة من الكتب العلمية التي بينت عجز الموازنة العامة وأهمية أدوات السياسة المالية لسد عجز الموازنة، وإيضاً استخدام المنهج التحليلي والكمي في بيان مبالغ عجز الموازنة العامة للدولة ونتائج تنفيذ الموازنة العامة وأسباب العجز وطرائق تمويله.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزه عدم تقييد الحكومة العراقية بالتخصيصات المرصدة في قوانين الموازنة الصادرة، بمعنى صدور قوانين الموازنة بالعجز في أظهرت النتائج تنفيذ الموازنة للسنوات (2018، 2017، 2015) وجود فائض في إيراداتها، وهذا يدل على أن شروط وسياسات صندوق النقد الدولي تجعل الشعب أكثر فقراً باتباع سياسة تقشفية نتيجة لتطبيق هذه الشروط والالتزام بها من أجل الحصول على القروض التي لا يحتاج إليها البلد، فقط نتيجة قيام الحكومة العراقية بإصدار قوانين الموازنة العامة بعجز مخطط، واصدرت الدولة بموجب قوانين الموازنة العامة الاتحادية سياسة تقشفية شديدة نتيجة الالتزام بسياسات صندوق النقد الدولي ومن ضمنها إيقاف التعيينات والالتزام بعدد القوى العاملة ومنعت التعيين بصفة التعاقد الا في حالة وجود ضرورة، فرض ضرائب ورسوم جديدة وتفعيل جباية الاجور والكهرباء والهاتف والماء والمجاري، وضغط النفقات. وأدى بذلك أن على الحكومة العراقية تطبيق الشروط المتفق عليها والالتزام بها بسياساتها المتوافقة مع سياسات الجهات المتيحة لهذه القروض ومنها صندوق النقد الدولي.

المحور الثاني: الإطار النظري أولاً: مفهوم السياسة النقدية

تعد السياسة النقدية من السياسات الاقتصادية التي تزايد الاهتمام بها بعد تفاقم المشاكل المالية والأزمات وعدم الاستقرار الاقتصادي العالمي، وارتبط نموها بنمو الأفكار الاقتصادية والنظريات النقدية الحديثة. مفهوم السياسة النقدية: تشمل السياسة النقدية الإجراءات والبروتوكولات التي تنفذها السلطة النقدية لتنظيم السيولة من خلال التوسع أو الانكماش، بهدف تعزيز استقرار الأسعار واستدامة التقدم الاقتصادي (Abdullah & Al-Zarkoshi, 2024: 449)، من أجل دراسة السياسة النقدية، من الضروري تحديد مفهوم واضح للمصطلح. تعرّف السياسة النقدية أيضاً بأنها مجموعة من الإجراءات والقوانين والتدابير والأحكام التي تؤثر بها السلطة النقدية (البنك المركزي) على الائتمان أو تتحكم فيه من خلال عرض النقود، باستخدام أدوات كمية أو تدابير نوعية مختلفة، من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية (Balbas, 2022: 15). وتعرف السياسة النقدية بأنها مجموعة من الإجراءات أو التدابير التي تتخذها السلطات النقدية للتأثير في المتغيرات المالية وسلوك المؤسسات المصرفية وغير المصرفية (Khalil & Ghaidan, 2022: 87-88). ويمكن تعريف السياسة النقدية على أنها الضوابط التي تفرضها الحكومة أو البنك المركزي أو السلطة النقدية لبلد ما للتحكم في عرض السيولة المالية وأسعار الفائدة، من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف للنمو والاستقرار الاقتصادي (Iordachioaia, 2011, 3). وعرفها (كينت) بأنها مجموعة من التدابير والإجراءات التي ينفذها البنك المركزي للتحكم في عرض النقود بغرض تحقيق أهداف اقتصادية محددة (Al-Shammari & Al-Shammari, 2018: 77). وتعرف أيضاً بأنها سياسة ذات علاقة بين النقود والنظام المصرفي تؤثر في المعروض النقدي من أجل التحكم في القوة الشرائية للمجتمع (دروري، 2014، 24). ويمكن تعريف السياسة النقدية بأنها مجموعة من الإجراءات التي يتبناها البنك المركزي للتأثير على مستوى السيولة والائتمان الممنوح من البنوك من أجل تحقيق استقرار الأسعار وتحفيز النمو الاقتصادي والتوظيف (Idris, 2021: 12).

وتتضمن السياسة النقدية أدوات مباشرة وغير مباشرة، حيث تتضمن الأدوات المباشرة :

1 - التأطير الائتماني (تأطير القروض): يشير هذا إلى تدابير تنظيمية تحدد بموجبها السلطات النقدية حدوداً تنموية للقروض التي تمنحها البنوك التجارية بطريقة إدارية مباشرة، وفق نسبة مئوية محددة من السنة (Ratul & Krush, 2014: 90)، وإذا لم يتم اتباع التعليمات فإن البنوك التجارية تخضع لعقوبات تختلف من بلد إلى آخر، كل ذلك في محاولة للتأثير على توزيع القروض نحو القطاعات التي تسهم إسهاماً فاعلاً في التنمية وتتطلب موارد مالية جيدة من قبل السلطات النقدية (Karim, 2019: 10) هذه السياسة هي المصدر الرئيس لتكوين الأموال القانونية، وهي القروض التي توزعها البنوك والمؤسسات المالية. ويهدف إلى تحديد النمو، والمعروف أيضاً باسم تخصيص الائتمان (Al-Tawil, 2016: 61).

2- تنظيم القروض الاستهلاكية: يفرض البنك المركزي سقفاً على الأموال التي تستخدمها البنوك لشراء السلع الاستهلاكية المعمرة، والتي يمكن أن تختلف حسب أهمية السلعة الاستهلاكية، أو يفرض البنك المركزي سقفاً على تجديد المبيعات المؤجلة أو الدفعات النقدية من خلال إلزام المشتريين بطريقة التسيط بدفع جزء من ثمن الشراء يمكن للبنك المركزي أن يحدد أجلاً يمكن من خلالها سداد قيمة السلع المختلفة، وهي تعد من أهم

الأدوات النوعية لسياسة ضبط القروض الاستهلاكية، إذ تزيد من قيمة الأقساط مع تقليل عدد الأقساط (Ben Kirat et al., 2011: 58).

3- سياسة الإقراض الانتقائية: يقوم البنك المركزي بتسديد الخزينة لجزء من الفائدة على القروض المتعلقة بأنواع معينة من التمويل، وفرض سعر إعادة خصم تفاضلي للتأثير في القروض الموجهة نحو الأنشطة التي ترغب الدولة في تشجيعها، وإلزام البنوك بالحصول على موافقة البنك المركزي عند تجاوز القروض حدوداً معينة وغيرها. تدابير انتقائية للتحكم في القروض التي توزعها (Ben Kirat et al., 2011: 58).

4. فرض البنوك المركزية حدوداً دنياً للسيولة: بموجب هذه الأداة، تطلب البنوك المركزية من البنوك المسجلة الاحتفاظ بنسبة معينة من إجمالي أرصدة حساباتها الجارية المفتوحة بالعملة المحلية والأجنبية، وهو ما يمثل حداً أدنى من السيولة لتلبية طلبات السحب، وقد أدى استخدام هذه الأداة إلى القطاع ويسهم في تحسين مصداقية القطاع (Al-Shazly, 2017: 12).

5- الإقناع الأدبي: وهي طريقة تستخدمها البنوك المركزية بشكل ودي مع البنوك التجارية لطلب تخفيض أو زيادة حجم الائتمان في مجال معين، دون استخدام أي طرق رسمية يمكن للبنك المركزي الاعتماد عليها.

ونظراً لطبيعة علاقات البنك المركزي مع البنوك التجارية، فإن البنوك التجارية ملزمة بقبول سياسة الإقناع المعنوي وجميع تعليمات البنك المركزي فيما يتعلق بتوفير الائتمان واستخدامه في مجالات مختلفة (Dardouri, 2014: 31).

6- تحديد أسعار الفائدة: يحدد البنك المركزي أسعار الفائدة على الأصول المربحة والسائلة، مثل أذون الخزانة والحسابات الجارية. وهذا يزيد من المنافسة بين البنوك التجارية ويرفع أسعار الفائدة. تحدد البنوك المركزية أسعار الفائدة لأنها تخشى أن تؤدي الربحية العالية لهذه الأصول إلى ارتفاع كبير في الأسعار (Balbas, 2022: 28).

اما الأدوات غير المباشرة فتتمثل بالاتي:

1 - عمليات السوق المفتوحة: وهي من أهم الأدوات التي يمكن للبنك المركزي استخدامها لتحقيق أهداف سياسته النقدية، حيث تؤثر على نحو مباشر وسريع في المعروض النقدي. وتعني عمليات السوق المفتوحة أن يقوم البنك المركزي ببيع أو شراء السندات وأذون الخزانة والأوراق المالية الحكومية الأخرى في سوق المال (Muhammad, 2017: 495-496)، وتشكل هذه العمليات أداة مهمة وتوفر إدارة فعالة للسيولة بالتزامن مع مزايدات العملات الأجنبية. وبالنظر إلى أن هذه الآلية هي إحدى الأدوات الفعالة في عمليات السوق المفتوحة، فإن إمكانية تطوير آلية هذه العمليات باعتماد اتفاقيات الشراء وإعادة الشراء تؤخذ في الاعتبار إذا تطور تشغيل سوق السندات الحكومية (Al-Ubaidi, 2011, 31).

2 - سياسة سعر إعادة الخصم: تعد هذه الطريقة من أبرز الأدوات التي تلجأ إليها البنوك المركزية في عملية خصم الأوراق التجارية لجمع أموال السيولة، وهي الملاذ الأخير لهذه البنوك، وتتحكم البنوك المركزية في هذا السعر حسب السياسة النقدية التي تتبعها سواء كانت انكماشية أو توسعية من أجل التحكم بالمعروض النقدي (Dardouri, 2014: 29). إذا قام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم، فهذا يعني أنه يرفع تكاليف التمويل على البنوك، وهذا بدوره يرفع أسعار الإقراض التي تمنحها لعملائها. (Idris, 2021:19).

3- نسبة الاحتياطي الإلزامي: ويقصد به إلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ في حساباتها الجارية لديه بنسبة معينة في شكل نقود قانونية مناسبة مع الودائع أو القروض المقدمة من طرف البنوك (فريدة، 2008، 167) وتعد هذه الودائع بمثابة حماية للمودعين من جهة

وأداة للتحكم في حجم الائتمان من جهة أخرى. أو تعد هذه الوسيلة من الوسائل الحديثة التي تلجأ إليها البنوك المركزية في التأثير في مقدرة البنوك التجارية في تقديم الائتمان وخلق الودائع (Karim, 2019: 15)

وتعتمد قدرة البنوك التجارية على الإقراض على السيولة أو النقد المتوفر لديها من الودائع التي تتلقاها من عملائها، ولتجنب حدوث أزمة سيولة، تحتاج البنوك التجارية إلى الاحتفاظ بنسبة معينة من أصولها النقدية لدى البنك المركزي لتلبية طلبات السحب المتوقعة من المودعين. عندما تظهر اتجاهات تضخمية في الاقتصاد، يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي، وأحياناً إلى الحد الذي يدفع البنوك التجارية إلى استدعاء بعض القروض، ويتم رفع هذه النسبة، مما يؤثر في حجم النقود المتداولة، والتي بدورها تؤثر في عملية خلق النقود وانخفاض حجم الائتمان، والعكس صحيح أثناء فترات الركود (Tawil, 2016: 60-61)

وتعد نسبة الاحتياطي القانوني من أكثر الأدوات شيوعاً واستخداماً في البلدان النامية لعدم وجود أسواق مالية فعالة تسمح للبنوك المركزية باتتباع سياسات السوق المفتوحة، كما أن هذه الأداة لا ترتبط مباشرة بأسعار الفائدة، خاصة وأن البنوك المركزية لا تؤثر في أسعار الفائدة، وتجدر الإشارة إلى أنها مفيدة نسبياً عندما يرغب البنك المركزي في التأثير في هيكل تمويل البنوك التجارية دون التأثير في أسعار الفائدة. (Al-Shammari & Al-Shammari, 2018: 78)

ثانياً: مفهوم عجز الموازنة

هناك العديد من التعريفات الشائعة للموازنة، والتي يتم التعبير عنها على نحو مختلف، إلا أنها تصب في نفس السياق والمضمون، إذ تعرفها بعض القوانين بأنها جدول يحتوي على تقديرات الواردات والنفقات للسنة المالية الواحدة، كما هو منصوص عليه في قانون المالية. وتتضمن الموازنات في الأدبيات المالية كلمات وأرقاماً، بوصفها وثائق تقترح الإنفاق على أهداف أو بنود محددة، أو بوصفها إجراءات أو توقعات اقتصادية لتحقيق أهداف أو سياسات محددة، أو بوصفها مجموعة من الأهداف ذات تكاليف محددة، أو بوصفها أداة أو أداة للاختبار بين خيارات الإنفاق، أو خطة أو عقداً بين البرلمان والسلطات الإدارية، أو مجموعة من الالتزامات المتبادلة أو الضوابط المتبادلة (Ali, 2015: 170). وتُعرف الموازنة بأنها موازنة موجهة نحو المستقبل، وهي تشبه التوقعات، حيث أنها تعبر عن التوقعات والالتزامات داخل المؤسسة فيما يتعلق بالنتائج المالية لمدة زمنية معينة في المستقبل، وتحاول الموازنة التنبؤ بالمستقبل بناءً على مجموعة من المعايير والافتراضات. (Johansson, 2014, 5)، وتعد الموازنة العامة عملاً قانونياً، ومن وجهة نظر اقتصادية، هي خطة مالية تشمل الإيرادات والنفقات، مما يضيف الشرعية على هذه الخطة، إذ إنها ذات طابع اقتصادي وهي أداة للسياسة المالية (Tyniewicki, 2008, 11)

وتعرف عجز الموازنة بأنه الحالة أو الوضع الذي تتزايد فيه النفقات العامة للدولة عن إيراداتها العامة أي تصبح صافي الموازنة العامة للدولة سالباً وهو عكس مفهوم فائض الموازنة التي تتزايد فيها الإيرادات العامة عن الإنفاق العام للدولة ويكون صافي حساب الموازنة موجباً (Haider & Farhan, 2024: 194).

ثالثاً: عجز الموازنة

يمكن تعريف العجز المالي وعلى وجه الخصوص العجز الكلي بأنه الفرق بين إجمالي النفقات النقدية للحكومة، بما في ذلك مدفوعات الفوائد وباستثناء أقساط الديون، وإجمالي الإيرادات الحكومية، بما في ذلك المنح وباستثناء القروض. ويهدف قياس العجز

بهذه الطريقة إلى تبيان حجم الموارد الإضافية التي يتعين على الحكومة اقتراضها من القطاع الخاص المحلي أو من الخارج أو من البنك المركزي. (Al-Khadrawi & Badr, 2018: 311)

ويعبر المفهوم العام لعجز الموازنة عن زيادة النفقات الحكومية على الإيرادات، ومن هذا المفهوم يمكن ملاحظة أن العجز يحدث بسبب عدم استجابة الضرائب للموارد الخارجة. ورغم أن هذا هو المفهوم العام لعجز الموازنة، إلا أن البعض يعرفه من منظور اقتصادي واجتماعي بأنه عجز في الإيرادات العامة عن تمويل أشكال الأنفاق العام المختلفة كالأنفاق المتكرر والاستثماري مما يضطر الدولة إلى تمويل هذا الفرق عن طريق الاقتراض الداخلي أو الخارجي لتمويل الأنفاق العام، مما يؤدي مرة أخرى إلى زيادة الاختلالات الهيكلية. (Joda & Saleh, 2020: 16-17)

بالإضافة إلى ذلك، فإن العجز هو الفرق بين إجمالي النفقات العامة والإيرادات العامة للدولة، بمعنى أنه لا يمكن تمويل النفقات العامة من الإيرادات، فالعجز هو الفرق بين إجمالي النفقات العامة والإيرادات العامة للدولة، بمعنى أن الإيرادات لا يمكن أن تمول النفقات العامة في السنة الحالية، ويمثل الفرق قيمة عجز الموازنة. وهذه الظاهرة معقدة وترجع إلى عدة عوامل ومؤثرات تسهم في خلق أو تفاقم العجز، عوامل ترجع إلى التغيرات التي تحدث في الأنفاق العام وعوامل أخرى تحدث في الإيرادات العامة للدولة (Khoshnaw, 2019: 26) وبعبارة أخرى، فيما يتعلق بعجز الموازنة الحكومية، فإن العامل الأساس في توليد العجز في الموازنة هو زيادة معدل نمو الأنفاق العام من ناحية، وزيادة معدل نمو الأنفاق العام من ناحية أخرى. (Halouz & Ben Yamina, 2017: 40).

كما يمكن تعريف العجز في الموازنة الحكومية بأنه فرق سلبي (موازنة توسعية) ناتج عن زيادة في الأنفاق ينتج عنه زيادة في الطلب الكلي دون زيادة في الإيرادات، وهو ما يشير عموماً إلى زيادة في أنفاق الدولة فوق مواردها الخاصة بسبب عدم القدرة أو عدم الرغبة في خفض الأنفاق أو فرض ضرائب إضافية. (Ali, 2015: 172).

رابعاً: مصادر تمويل عجز الموازنة

تتعدد مصادر تمويل العجز المالي العام، ويمكن تقسيمها بشكل عام إلى مصادر تقليدية وغير تقليدية.

أولاً: التمويل التقليدي ويتمثل في: (Lakhdar & Nasreen, 2017: 504-505):

1 - مصادر الاقتراض الخارجي: يمكن أن تأخذ المصادر الخارجية لتمويل عجز الموازنة شكل منح أو قروض ميسرة، أو تفضيلية أو اقتراض جاري إذ يمكن أن تأخذ المنح شكلاً نقدياً أو شكل مساعدات سلعية، تباع هذه السلع محلياً وتستخدم المبالغ المتحصل عليها لتمويل العجز، وتكون هذه المنح مخصصة لاستكمال بعض المشاريع. أما القروض الميسرة فتتميز بكون معدلات فائدتها أقل من المعدلات السائدة في السوق بالنسبة للقروض الأخرى، وتتميز أيضاً بأن لها مدة سماح طويلة نسبياً وبطول مدة السداد، وتمنح من قبل الدول والمؤسسات المالية وهي في معظم الحالات تخصص لمشاريع معينة أما القروض التجارية فتمنح بالاختصاص من طرف البنوك التجارية الأجنبية وقد تمنح لأغراض محددة أو غير محددة.

2. الاعتماد على الاحتياطات الدولية: مع تفاقم عجز الموازنة العامة في معظم الدول النامية، أصبح الاعتماد على الاحتياطات الدولية لتمويل الاحتياجات من العملات الأجنبية أمراً حتمياً، حيث يتم تسوية معظم النفقات الحكومية بالعملة الأجنبية.

3- التمويل الداخلي (قروض داخلية) إذا لم يكن لدى الدولة إمكانية الحصول على تمويل خارجي، يمكن تمويل عجز الموازنة العامة محلياً بالطرق التالية: (Dardouri, 2014: 151).

أ- الاقتراض من الجمهور: من خلال إصدار سندات حكومية وبيعها للأفراد، فظاهرة المزاحمة في القطاع الخاص الناجمة عن بيع السندات الحكومية للأفراد تحول جزءاً من دخلهم القابل للإنفاق إلى الحكومة، مما يقلل من الاستهلاك الخاص من قبل الأفراد، بما في ذلك الأنفاق الاستثماري، ويسبب انخفاضاً في الطلب الخاص الكلي يساوي مقدار السندات الحكومية التي اشتراها الأفراد وبالتالي يعتبر ذلك تمويلاً غير تضخمي.

ب- الاقتراض المصرفي: ويتم ذلك إما عن طريق زيادة اقتراض الحكومة من البنك المركزي أو عن طريق الاقتراض من البنوك التجارية، مما يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية التي تنعكس في ارتفاع التضخم.

ثانياً: التمويل غير التقليدي (تمويل التضخم)، وهو إصدار عملة إضافية دون تغطية لتمويل التنمية أو تحفيز النشاط الإنتاجي. وبالتالي، تضطر البلدان إلى تعبئة الموارد المالية للتعامل مع العجز في الموازنة، وهو ما يبدو للوهلة الأولى أنه أسهل الطرق للقيام بذلك. إلا أنها في الوقت نفسه تعتبر أيضاً الطريقة الأكثر خطورة. وذلك لأنه يمكن أن يؤدي إلى التضخم وبالتالي تدمير الاقتصاد الوطني للبلد: (Morsi, 2021: 380-381).

1. إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الأثرياء.
2. تدهور سعر صرف العملة الوطنية.
3. عجز ميزان المدفوعات.
4. تفاقم العجز المالي والدوران في حلقة مفرغة في الاقتصاد.
- 5 - التضخم يشوه القرارات الاقتصادية للمستهلكين والمؤسسات نتيجة للزيادة المستمرة في أسعار عوامل الإنتاج.
- 6 - قد يصاحب التضخم ارتفاع أسعار الفائدة، إما نتيجة عدم اليقين بشأن عوائد الاستثمار أو بسبب تدخل السلطات النقدية باعتماد سياسات نقدية تقييدية للسيطرة على التضخم.

الدين العام

أولاً: مفهوم الدين العام

يعرف الدين العام على أنه دين الحكومة المركزية أو الفيدرالية أو ديون النظام الحكومي بأكمله، بما في ذلك المستويات المحلية، أو ما يسمى بالحكومة العامة وقد تشمل الشركات العامة وغيرها من الشركات التابعة للدولة، ويتراكم الدين نتيجة تمويل عجز هذه الكيانات عن طريق الاقتراض، وأن المركز المالي للدولة هو محصلة لأوضاع تلك الكيانات (Maguirre, 2011,19).

ويشمل الدين العام أيضاً جميع الأموال التي تقترضها الدولة (الإدارة المركزية أو المحلية) أو المؤسسات المالية العامة، بغض النظر عن نوع الدائن (طبيعي أو قانوني) أو مصدر إقامته (Corina, 2013,31).

- هيكل الدين العام

1- مفهوم الدين العام الداخلي

يعرف الدين العام الداخلي بأنه اتفاق بين طرفين إذ يقوم الطرف الدائن (مؤسسات وطنية، أفراد) بتوفير مبلغ من المال بالعملة الوطنية للطرف المدين (الحكومة) عن طريق شرائهم حوالات الخزينة والسندات الحكومية، وهذا هو مقابل تعهد لدفع قيمة القرض والفائدة خلال فترة زمنية محددة (Holt frerich, 2016,19)، ويقصد بالدين العام الداخلي هو الدين المكتوب

داخل الحدود الإدارية للدولة، أي الدين الصادر والمغطى في السوق الوطنية للدولة المدينة بالعملة المحلية للدولة (Shanta, 2021:10).

مصادر الدين العام الداخلي:

1- الاقتراض من البنك المركزي: هناك طريقتين للاقتراض من البنك المركزي الطريقة الاولى هي الطريقة المباشرة (السحب على المكشوف)، أما الطريقة الثانية هي الطريقة الغير مباشرة (بيع السندات الحكومية) في حال قيام الدولة بالاقتراض من البنك المركزي لتمويل عجز ميزانيتها العامة، ويتم إنفاق الاموال المقترضة، سيؤدي ذلك الى زيادة دخول الافراد، ومن ثم زيادة الودائع النقدية لدى البنوك التجارية، مما يؤدي الى زيادة الاحتياطات النقدية وبالتالي زيادة قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان المصرفي وبالتالي زياده في المعروض النقدي، وهذا لا يختلف عن الاصدار النقدي الجديد لتمويل عجز الموازنة، إذ سيؤدي كلا الطريقتين الى زيادة المعروض النقدي ومن ثم حجم سيولة البنوك التجارية والجمهور، الامر الذي ينعكس في زيادة الطلب النقدي ثم خفض اسعار الفائدة، نلاحظ في الحالة المذكورة اعلاه للاقتراض لتمويل عجز الميزانية الحكومية وزيادة الحكومة في إنفاقها من هذه الأموال، سيكون لها آثار توسعية من المعروض النقدي، اما طريقة الاقتراض الغير مباشرة فهي تتمثل ملاذ الحكومة سواء عن طريق البنك المركزي والبنوك التجارية والجمهور لإصدار سندات قصيره الاجل (حوالات الخزينة) او سندات طويلة الاجل (Shalal, 2020: 4).

2- الاقتراض من المصارف التجارية: يعتمد الاقتراض من البنوك التجارية لتغطية العجز في الموازنة الحكومية على مدى توفر فائض الاحتياطات النقدية لديها، فإذا كان هناك فائض في هذه الاحتياطات، فإن الاقتراض في هذه الحالة سيؤدي الى تأثيرات توسعية وزيادة المعروض النقدي (إذ يكون تأثيره في هذه الحالة مشابهاً لتأثير الاقتراض من قبل المركزي)، هذه الحالة لا تتنافس في مع القطاع الخاص، ولكن اذا كانت الاموال المقترضة من صافي الأصول المالية للبنوك، فإنها ستُحْد من هوية المشاريع في منح الائتمان ولن تؤدي الى تغيير ملموس في المعروض النقدي.

3- الاقتراض من الجمهور (القطاع الغير المصرفي): تلجأ الحكومة الى الاقتراض من الجمهور (القطاع غير المصرفي) لتمويل عجز ميزانيتها السنوية، إذ تباع السندات الحكومية للجمهور، مما سيؤدي الى انخفاض الودائع المصرفية مقابل التخلي عن مدخراتها النقدية، ومع ذلك فإنه سيزيد بنفس المبلغ عندما يتلقى الجمهور مدفوعات فائدة جديدة من الحكومة، والتي تتمثل دخلاً إضافياً لهم، مما يعني ان هذه المدفوعات ستضاف الى المعروض النقدي، وعندما يتم دفع قيمة السندات الحكومية المشتراة، سواء تم سحبها من الأرصدة النقدية التي يملكها الجمهور او من ودائعهم المصرفية، ولا ينتج عن ذلك اي زيادة في المعرض النقدي، والسبب في ذلك ان اقتراض هذه الاموال قد تم سحبه من مدخراتهم، اي من الاموال التي تم انشاؤها سابقاً، إلا انها لا تتمثل نقداً جديداً، من خلال هذا نلاحظ ان الودائع المصرفية للجمهور غير المصرفي ستخف، وبالتالي ستزيد الودائع الحكومية بنفس المقدار وبالتالي لا تؤثر على المعروض النقدي، مما يعني ان الاقتراض من الجمهور غير مصرفي يؤدي الى إنخفاض ليس لديهم أي قدرة على تكوين النقود إذ يزداد المعرض النقدي (Saud, 2018: 33-34).

الدين العام الخارجي

2- مفهوم الدين العام الخارجي

هو الاقتراض من دول الأخرى يتعين على الدولة المقترضة السداد في وقت الاستحقاق، ويسمح الدين العام الخارجي باستيراد موارد حقيقية (Marzouq & Hamza, 2021: 4). يعرف البنك الدولي الدين الخارجي هو دين تزيد مدة استحقاقه الاصلي او المحدد عن سنة واحدة، وهي مستحقة لأفراد او منظمات غير مقيمين وتدفع بالعملات الأجنبية أو السلع والخدمات (International Monetary Fund, 1991: 39)

- انواع الديون الخارجية:

ينقسم الدين الخارجي الى عدة انواع يمكن ذكر اهمها فيما يأتي (Al-Lahibi, 2023: 20-21):

- 1- حسب طول فترة السداد: وهي بدورها مقسمة إلى عدة أنواع:
 - أ- الدين الخارجي طويل الاجل: وتعرف بأنها ديون لغير المقيمين يزيد عمرها عن خمس سنوات وتدفع بالعملة الأجنبية أو بالسلع والخدمات وتضم:
 - القروض العامة: إنها قروض مملوك للحكومة والبنوك المركزية.
 - القروض المضمونة: وهي قروض مملوكة لشركات خاصة، حصل عليها المقترض الخاص بحيث يضمن سدادها وسيط عام (الحكومة والمؤسسات الرسمية)
 - القروض الخاصة غير المضمونة: وهي ديون خاصة تجاه الخارج سدادها لا يضمنه القطاع العام في البلد المدين أو الدائن.
 - أ- الدين الخارجي متوسط الاجل: وتكون مدته اكثر من سنة واقل من خمس سنوات.
 - ب- الدين الخارجي قصير الاجل: إذ تكون فترة السداد مساوية أو أقل من عام أو تلك التي يتم تحديد مدتها ويتم دفعها بالعملة الأجنبية أو السلع والخدمات.
- 2- حسب مصدرها: وايضاً تقسم إلى:
 - أ- الديون الرسمية: هي قروض تقدرها الحكومة والهيئات والوكالات الرسمية، وعادة ما تكون بشروط ميسرة.
 - ب- القروض الخاصة: ويتم تقديمها من قبل مصادر خاصة (غير رسمية)، وعادة ما تكون قصيرة الاجل ولها اسعار فائدة عالية، ونظراً للحاجة المتزايدة لرأس المال لتمويل المشاريع التنموية ومواجهة العجز في ميزان المدفوعات، فقد زاد ميل الدول المدينة الى هذا النوع من الديون الخاصة مع عدم كفاية القروض الممنوحة من المصادر الرسمية.
- 3- القروض الخارجية حسب محتواها:
 - أ- القروض النقدية: وهو الشكل الشائع للقروض الأجنبية، وهي المبالغ التي تحصل عليها الدولة من المصادر المذكورة أعلاه، وعادة ما تكون بالعملة الأجنبية، على راسها الدولار الأمريكي.
 - ب- القروض السلعية: وهي التدفقات التي حصل عليها الطرف المستفيد، إذ يمكن دفعها مع الانتاج ايضاً في شكل السلع عندما يبدأ المشروع في الانتاج بالعملة الوطنية (Al-Wardi, 2006: 32-33).
- 4- القروض الخارجية حسب شروط تقديمها:
 - أ- القروض الميسرة: تتميز بفترة استحقاق طويلة، ووجود فترة سماح، ومعدلات فائدة منخفضة عليها، وعادة ما تكون قروضاً رسمية حكومية أو متعددة الأطراف.
 - ب- القروض الصعبة وتتميز بفترة سماح قصيرة ومعدلات فائدة عالية عليها، إذ يتم اقرضها بشروط تجارية وعادة ما تكون هذه القروض قروض خاصة (Al-Obaidi and Al-Rawi, 2006: 358).

الانفاق العام

مفهوم الإنفاق العام:

يعرف الإنفاق العام على أنه مبلغ من النقود تنفقه الدولة لغرض تحقيق نفع عام ، ويعرف أيضاً بأنه مبلغ نقدي يقوم بتنفيذه شخص عام بهدف تحقيق عام ، ويعرف كذلك بأن الإنفاق العام يتمثل بجميع المدفوعات والمشتريات التي تقوم بها جهات حكومية مختلفة تشمل المدفوعات والمشتريات التي لا يستطيع القطاع الخاص توفيرها ولكنها مهمة للصالح العامة ككل ومن أمثلتها الأنفاق على الدفاع والبنى التحتية وقطاع الصحة والتعليم

ومدفوعات الرعاية الاجتماعية ، وهو مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى المؤسسات ال بهدف إشباع حاجات عامة (8) (Al-Dumay, 2018: 8)

-عناصر النفقة العامة:

تتسم هذه النفقات بخصائص يمكن عدّها معايير لتمييز النفقة العامة من غيرها من الظواهر المالية الأخرى، وهي كالآتي (9-12) (Khoshnaw, 2022: 9-12):
أولاً: النفقة العامة مبلغ من النقود :-

في الزمن السابق كانت الدولة تستخدم سلطاتها للحصول على كل احتياجاتها أو بعضها جبراً من دون مقابل ، أو بمقابل أقل من قيمة السلعة أو الخدمة ، أما في الوقت الحاضر لم يكن باستطاعتها ذلك إلا في حدود ضيقة جداً كحالة الظروف الاستثنائية ، ويعود سببه الى أنتشار المبادئ الديمقراطية وما صاحبها من حرية سياسية ، ومن ثم أصبحت حاجة الدولة للحصول على السلع والخدمات باباً من أبواب الأنفاق العامة ، هذا يعني أن تكون النفقة التي تدفعها الدولة أو إحدى هيئاتها العامة (أحد أشخاص القانون العامة) متمثلة بمبلغ نقدي ، فبعد أن ثبتت عدم إنتاجية طريقة الأجبار أو السخرة في القيام بالخدمات العامة وأن طريقة الدفع العينية التي تقوم على أساس دفع الدولة لسلع أو خدمات الحاجات العامة هي منتقدة بوصفها صعبة التطبيق كلياً وأنها لا تسمح بتقدير المقابل الذي تدفعه الدولة تقديراً دقيقاً

ثانياً : النفقة العامة تصرف من الدولة أو إحدى هيئاتها العامة:-

من أجل أن تُعد النفقة من نوع الأنفاق العام لابد أن يتم أنفاقها عن طريق أحد أشخاص القانون العام حتى إن كان هدفها إشباع حاجة عامة ، فلو قام شخص أو جمعية خاصة ببناء منتزه عام فإنه لا يعد أنفاقاً عاماً ، ويعد من أشخاص القانون العام وزارات الدولة ودوائرها كافة المرتبطة بوزارة وغير المرتبطة بوزارة أستناداً لما تقرره أحكام القانون الإداري في تحديد أنواع أشخاص القانون العام.

ثالثاً: هدف النفقة العامة تحقيق منفعة عامة

بعد تحول الدولة من كونها دولة حارسة الى دولة متدخلة ومن ثم الى دولة منتجة ، أصبح من ضمن واجباتها إشباع الحاجات العامة لأبناء شعبها ، ولتحقيق ذلك تقوم الدولة بالإنفاق على الخدمات الحاجات والمسوغ الرئيس لهذه الصفة أو العنصر يرجع الى مقتضيات مبدأ العدالة والمساواة بين جميع الأفراد العامة اللازمة لإشباع تلك ، إذ أن تساويهم في تحمل الأعباء العامة وخاصة العبء الضريبي يستلزم تساويهم في الانتفاع بالنفقات العامة ، فتحمل هذه الأعباء العامة والنفقات العامة هما وجهان لعملة واحدة .

خامساً: تحليل العلاقة بين المتغيرات النقدية والعجز المالي

1: أثر سعر الفائدة (الاسمي) في العجز المالي:

إن سعر الفائدة الاسمي هو الذي تحدده السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي وتختلف تسميته من بلد إلى آخر ويحدد له ثلاثة أنواع، هي المعدل الأولي، والمعدل الثأنوي، والمعدل الموسمي، فإما الأول يطبقه البنك المركزي على المؤسسات ذات الاداء المالي الجيد في حين يطبق الثاني على المؤسسات الاقل جدارة مآلية من الأولى اما الثالث فيطبق على المؤسسات المآلية الصغيرة. (15) (Hussein, 2017: 15).

يحكم علاقة التغيرات في سعر الفائدة وعجز الموازنة في الادبيات الاقتصادية اما فرضية المكافئة لريكاردو أو السياسات الاقتصادية الكينزية، وفرضية المكافئة لريكاردو تقوم بصفة مبدئية على أن زيادة الأنفاق الحكومي أو التمويل بالعجز لن يؤثر على أنماط الاستهلاك ولا الطلب الكلي ومن ثم على اسعار الفائدة. فالحكومة تستطيع تمويل نفقاتها عن طريق العديد من الوسائل والاليات كخلق اموال جديدة أو فرض

ضرائب أو إصدار اسهم وسندات. إذا أن الاسهم والسندات هي قروض واجبة السداد عند استحقاقها فإن ذلك يلزم اما فرض ضرائب جديدة أو زيادة معدلات الضرائب القائمة ويكون الخيار في تلك الحالة هو اما ضرائب الآن أو ضرائب فيما بعد، وبفرض قيام الحكومة بتمويل الأنفاق الإضافي من خلال التمويل بالعجز عن طريق أدوات الدين الحكومية كالاسهم والسندات وسدادها بواسطة الضرائب اللاحقة، ووفقا لتلك الفرضية فإن دافعي الضرائب سيتوقعون دفع ضرائب اعلى في المستقبل ونتيجة لذلك سيقومون بالادخار بدلا من الأنفاق ومن ثم فإن الدخل المتاح للأنفاق الناشئ من خفض الأولي للضريبة أي قبل الزيادة المتوقعة في الضريبة سيجعل كلا من الطلب والأنتاج دون تغيير (Al-Atroush, 2021: 390).

عندما تتفق الحكومة أكثر مما حصلت عليه فإنها تحقق بذلك عجزا يتوجب عليها تغطيته اما بالاقتراض أو من خلال إصدار نقود جديدة، هنا اذا ما قامت الحكومة بالاقتراض فهذا يعني زيادة الطلب على مصادر التمويل مما يؤدي إلى ارتفاع اسعار الفائدة قصيرة الأجل، اما اذا قامت بإصدار نقود جديدة فهذا سيؤدي إلى ارتفاع مستوى التضخم المتوقع مستقبلا مما يؤدي إلى ارتفاع اسعار الفائدة ايضا. وعليه كلما كان عجز الموازنة العامة أكبر كلما ارتفعت اسعار الفائدة على نحو أكبر (Al-Maamouri, 2015: 29).

2: أثر الإصدار النقدي (العملة المصدرة) في العجز المالي

ويقصد بالإصدار النقدي قيام الحكومة بإصدار نقود جديدة خلال مدة معينة بنسبة تتجاوز نسبة الزيادة العادية في حجم المعاملات في الاقتصاد الوطني خلال نفس المدة مع افتراض ثبات سرعة دوران النقود، أي أن الحكومة تقوم بإصدار النقود مقابل ادونات الخزائنة التي لا تتجاوز في الحالات العادية (6) اشهر وهي تشكل مصدرا تضخميا على اعتبار أن هذه الكتلة النقدية ليس لها مقابل في الاقتصاد الحقيقي، والإصدار النقدي يكون من طرف البنك المركزي الذي يعتبر المؤسسة الوحيدة المكلفة بعملية الإصدار النقدي على مستوى كل دولة من خلال تقديم سندات حكومية تعطى للمصرف المركزي كغطاء لعملية الإصدار وفقا لقانون المآلية المصادق عليه من طرف الهيئة التشريعية. (Hani & Marah, 2018: 124-125).

وسياسة الإصدار النقدي تتطلب شروط معينة يجب توفرها في الاقتصاد من أجل أن تكون لها آثار ايجابية على الاقتصاد وتكون كالاتي: (Hani & Al-Wahhab, 2023, 289)

يجب أن تكون الاستراتيجية التنموية للدولة تقوم على دعم جانب العرض خاصة في مجال المشاريع الاستثمارية والبنى التحتية.

1. تكمن الاشكالية في هذه السياسة أنه يجب أن تقوم الحكومة بطبع الكتلة النقدية على دفعات متباعدة من حيث المدة كما يجب أن تكون الكتلة النقدية التي تضخمها مدروسة بعناية حتى لا تؤدي إلى بروز قوى تضخمية تؤثر على النمو الاقتصادي المستهدف.

2. أن يكون الجهاز الإنتاجي مرنا كفاية لامتصاص هذه الزيادة على اعتبار أن هذه الكتلة هي تضخمية لأنه ليس لها مقابل مثلها مثل الكتلة النقدية المطبوعة من أجل سياسة التيسير الكمي.

3: أثر عرض النقد الواسع في العجز المالي

وهو مفهوم أوسع للعرض النقدي يتكون من العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي + الودائع الجارية فضلا عن اشباه النقود (Khadija, 2015: 46) ويعرف هذا المفهوم عادة بمصطلح السيولة المحلية أو الداخلية وبدا يحظى بالاهتمام منذ السبعينات

ويتنأوا في تحديده لعرض النقد اجمالي وسائل الدفع M_1 مضافا اليها الودائع الزمنية (الأجلة) وودائع الادخار الخاصة لدى البنوك التجارية وحسب المعادلة التالية:

$$M_2 = C = DD + Td + Sd$$

اذ أن M_2 عرض النقد بالمعنى الواسع، Td الودائع لأجل، Sd ودائع التوفير. (Matar, 2012: 210))

وعرف الاقتصادى الألماني جوهان كلاسين أن العرض النقدي بالمعنى الواسع يؤثر في الاقتصاد الكلي والتضخم، ويحتوي على مجموع وسائل الاحتفاظ المؤقت للقوة الشرائية وهناك من المفكرين لا يدرجون اشباه النقد في M_2 الا أن فريدمان يدرجها ويعدها مخزن مؤجل للقدرة الشرائية (Zakaria, 2021: 8) أن العلاقة بين عجز الموازنة وعرض النقد هي علاقة سلبية عكسية حسب النظرية الاقتصادية. (Alou, 2022: 41).

المحور الثالث: الجانب العملي

يتم اتباع الأسلوب القياسي الاقتصادي في التحليل للتعرف على اختبار وتحليل العوامل المحددة لعجز الموازنة في العراق والبلدان المختارة، فضلا عن التعرف على بيئة الدراسة بالاعتماد على بيانات المتغيرات الخاصة بالأنموذج القياسي المعتمد، والتي تم التوصل إليها من خلال مصادرها الرسمية، ولسلسلة زمنية مداها (31) سنة، وذلك باستخدام الأسس العلمية في القياس والتحليل عن طريق المتغيرات الاقتصادية التي تضمنها الأنموذج القياسي. وسيتم التعبير عن هذه المتغيرات حسب المعادلة التالية:

$$Y = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4 + B_5X_5 + B_6X_6 + u$$

اذ أن:

Y = عجز أو فائضاً للموازنة ، X_1 = الأنفاق الحكومي ، X_2 = التضخم X_4 = سعر الفائدة الإسمي X_3 = إصدار النقدي ، X_5 = عرض النقد الواسع ، X_6 = الدين العام -اختبار استقراريه السلسلة الزمنية للمتغيرات المدروسة -في هذه الخطوة يتم فحص استقراريه السلسلة ولكل متغير من المتغيرات الستة المدروسة ، الجدول (1) اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

Unit root test table								
At Level								
Status	Measurement	عجز أو فائضاً للموازنة (Y)	الأنفاق الحكومي (X1)	تضخم (X2)	سعر فائدة (X3)	سعر فائدة الاسمي (X4)	عرض النقدي الواسع (X5)	الدين العام (X6)
With constant	Statistic	-2.2233	-0.6404	-2.5456	4.1840	-1.6519	5.3311	-1.3995
	p-value	0.2024	0.8471	0.1147	1.0000	0.4453	1.0000	0.5702
Decision		No	no	No	no	no	No	no
With constant and Trend	Statistic	-2.2256	-1.3532	-3.0438	1.0288	-1.5979	2.7930	-0.5228
	p-value	0.4602	0.8548	0.1367	0.9998	0.7714	1.0000	0.9755
Decision		No	no	No	No	no	No	no
At first Difference								
With constant	Statistic	-7.0418	-15.2877	-4.8477	-2.4733	-4.4210	0.4425	-8.0066
	p-value	0.0000	0.0000	0.0005	0.1314	0.0015	0.9808	0.0000
Decision		***	***	***	no	***	No	***
With	Statistic	-	-	-	-	-	-	-

constant		5.5880	14.2696	4.7664	3.3692	4.4176	2.9179	4.4458
and Trend	p-value	0.0004	0.0000	0.0031	0.0794	0.0073	0.1746	0.0086
Decision		***	***	***	*	***	***	***

Note : (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

من نتائج الجدول (1) والمتضمن اختبار (Augmented Dickey-Fuller) لاستقرار السلسلة الزمنية نجد أن جميع متغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى (At level) بوجود معلمة القطع (Constant) وكذلك بوجود معلمة القطع والاتجاه (Constant & Trend) وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية (P-value) المرافقة لكل متغير، والتي ظهرت قيمها أكبر من (0.05)، واستناداً إلى ما تقدم سيتم قبول فرضية عدم القائل بأن السلسلة الزمنية غير مستقرة لكل متغير من المتغيرات، ويجب أخذ الفرق الأول أو الثاني للوصول إلى الاستقرار، وبعد أخذ الفرق الأول يمكننا ملاحظة أن جميع المتغيرات استقرت بوجود معلمة القطع والاتجاه (Constant & Trend)، وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية (P-value) المرافقة لكل متغير والتي ظهرت قيمها أقل من (0.05) عدا قيمة واحدة ظهرت أقل من (0.10) وهي خاصة بالمتغير المفسر (سعر الفائدة) إذ بلغت قيمته الاحتمالية (0.0794).

استناداً إلى ما سبق لابد من استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (Autoregressive Distribution lag (ARDL)) في تحليل علاقة التأثير.

تحديد عدد الإبطاءات المثلى: Lag Order Selection

قبل تقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير لابد من فحص أفضل فترات إبطاء للمتغيرات المدروسة وذلك من خلال الاستعانة بمعيار أكاي للمعلومات عند تطبيق أنموذج (VAR)، والمؤشرة نتائجه في الجدول (2)، إذ تبين النتائج أن أفضل مدة إبطاء هي (2) وذلك بدلالة قيمة معياري (AIC) و (HQ) الذين أعطيانا أقل قيمة تناقصية.

الجدول (2) نتائج معيار أكاي للمعلومات عند تطبيق نموذج (VAR)

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: Y X1 X2 X3 X4 X5 X6						
Exogenous variables: C						
Sample: 1990 2022						
Included observations: 31						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-2646.963	NA	5.42e+65	171.2234	171.5472	171.3290
1	-2476.741	252.5877*	2.37e+62	163.4027	165.9931*	164.2471
2	-2413.269	65.51933	1.59e+62*	162.4690*	167.3260	164.0523*
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

خطوات تقدير علاقات تأثيراً المتغيرات المفسرة في متغير عجز أو فائضاً للموازنة باستخدام نموذج (ARDL)

الخطوة الثانية: اختبار التكامل المشترك

يتضح من النتائج الموضحة في الجدول (3) أن قيمة (F-statistic) والتي بلغت (4.432949) عند الحدين (الأعلى والأدنى)، وهذا يشير إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تشير إلى وجود تكامل مشترك، أي وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة.

الجدول (3) نتائج اختبار Bound

ARDL Long Run Form and Bounds Test				
Dependent Variable: D(Y)				
Selected Model: ARDL(1, 2, 0, 1, 2, 2, 0)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 11/09/24 Time: 22:51				
Sample: 1990 2022				
Included observations: 31				
F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	4.432949	10%	1.99	2.94
K	6	5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10.

الخطوة الثالثة: نتائج تقدير العلاقة قصير وطويل الأجل

1. أنموذج تأثيراً قصير وطويل الأجل:

الخطوة الأولى في تقدير أنموذج قصير وطويل الأجل لا بد من إيجاد قيمة معامل تصحيح الخطأ (Error correction form) وهي تؤثر لدينا وجود أو عدم وجود تأثيراً على المدى الطويل، إذ أن الشرط اللازم هي في أن تكون قيمة ذات دلالة معنوية أما الشرط الكافي هي في أن تكون قيمة ذات إشارة سالبة، ومن ملاحظة النتائج في الجدول (3) نجد أن قيمة معامل تصحيح الخطأ بلغت (-0.410907) وهي قيمة سالبة وفي نفس الوقت ذات دلالة معنوية وذلك استناداً إلى القيمة الاحتمالية والتي بلغت (0.000) وهي أقل من (0.05)، بذلك نستنتج بأنه سيكون لدينا هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع، أما القيمة المطلقة (0.410907) تشير إلى أنه إذا حدثت صدمة في الأجل القصير فإنه تقريباً (41%) تقريباً من آثار تلك الصدمة يمكن التخلص منها خلال وحدة الزمن (سنة)، وبالتالي فإن الزمن اللازم للتخلص من آثار الصدمة هو مقلوب القيمة (0.41) أي (1/0.41) وتساوي (2.4) أي أنه خلال سنتين وأربعة أشهر تقريباً يمكننا التخلص من تأثيراً الصدمة، بعبارة أخرى فإن (41%) من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن وهنا هي سنة من أجل العودة إلى الوضع التوازني في (الأجل طويل).

الجدول (4) نتائج نموذج قصير الأجل

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(Y)				
Selected Model: ARDL(1, 2, 0, 1, 2, 2, 0)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 11/09/24 Time: 22:22				
Sample: 1990 2022				
Included observations: 31				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(X1)	-2.19E-10	5.88E-11	-3.722556	0.0019
D(X1(-1))	4.56E-11	2.17E-11	2.102054	0.0517
D(X3)	-2.38E-07	1.26E-07	-1.887824	0.0773
D(X4)	1.129317	0.229553	4.919627	0.0002
D(X4(-1))	-1.404492	0.226795	-6.192784	0.0000
D(X5)	-8.41E-10	2.78E-10	-3.022255	0.0081
D(X5(-1))	3.38E-09	5.48E-10	6.165147	0.0000
CointEq(-1)*	-0.410907	0.057550	-7.139952	0.0000
R-squared	0.819305	Mean dependent var		0.850968
Adjusted R-squared	0.764311	S.D. dependent var		6.877896
S.E. of regression	3.339066	Akaike info criterion		5.466895
Sum squared resid	256.4353	Schwarz criterion		5.836957
Log likelihood	-76.73688	Hannan-Quinn criter.		5.587526
Durbin-Watson stat	2.918908			

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

- كما يمكننا ومن خلال الجدول (4) تفسير تأثيراً المتغيرات المفسرة على المدى القصير وكالاتي:
1. هناك تأثيراً عكسي ومعنوي للأنفاق الحكومي في عجز أو فائضاً للموازنة ، إذ إنه كلما زادت قيمة (الأنفاق الحكومي) بمقدار وحدة واحدة فإن (عجز أو فائضاً للموازنة) سيقبل بمقدار (-2.19E-10)، وهذا التأثير معنوي بدلالة القيمة الاحتمالية (0.0019) وهي أقل من (0.05)، ولعل السبب في ذلك لأن الإنفاق الحكومي في العراق يُستخدم غالباً في تمويل الأنشطة الاقتصادية الأساسية والإنتاجية – خاصة في قطاع النفط – والذي يُعد المصدر الرئيسي للإيرادات العامة. وبالتالي فإن زيادة الإنفاق تؤدي إلى تحفيز الإنتاج وزيادة العوائد النفطية وغير النفطية، ما يُحسن وضع الموازنة ويؤدي إلى تقليص العجز المالي.
 2. هناك تأثيراً عكسي ومعنوي لسعر الفائدة الإسمي في عجز أو فائض للموازنة ، إذ أنه كلما زادت قيمة (سعر فائدة الإسمي) بمقدار وحدة واحدة فإن (عجز أو فائضاً للموازنة) سيقبل بمقدار (-1.404492) ، وهذا التأثير معنوي بدلالة القيمة الاحتمالية (0.0002) وهي أقل من (0.05).
 3. هناك تأثيراً عكسي ومعنوي لعرض النقدي الواسع في عجز أو فائضاً للموازنة ، إذ أنه كلما زادت قيمة (عرض النقدي الواسع) بمقدار وحدة واحدة فإن (عجز أو فائضاً للموازنة) سيقبل بمقدار (-8.41E-10) ، وهذا التأثير معنوي بدلالة القيمة الاحتمالية (0.008) وهي أقل من (0.05).

4. تؤثر قيمة معامل التحديد المصحح أن (76%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع سببها المتغيرات المفسرة مع إبطاءاتها، والنسبة المتبقية والبالغة (24%) هي لمتغيرات أخرى لم تضمن في النموذج .
 الجدول (5) نتائج نموذج طويل الأجل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	-7.87E-10	4.47E-10	-1.760361	0.0974
X2	0.017426	0.031566	0.552040	0.5885
X3	2.69E-06	1.68E-06	1.604663	0.1281
X4	0.664737	0.735069	0.904319	0.3792
X5	-1.56E-08	1.03E-08	-1.512867	0.1498
X6	-0.019008	0.010240	-1.856334	0.0819
C	18.53172	11.55533	1.603738	0.1283
EC = Y - (-0.0000*X1 + 0.0174*X2 + 0.0000*X3 + 0.6647*X4 -0.0000*X5 -0.0190*X6 + 18.5317)				

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

تؤشر نتائج التأثير طويل الأجل للمتغيرات المستقلة في المتغير التابع كلاً مما يأتي:

أ. هناك تأثيراً عكسي ومعنوي للأنفاق الحكومي في عجز أو فائضاً للموازنة على المدى الطويل، إذ أنه كلما زادت قيمة (الأنفاق الحكومي) بمقدار وحدة واحدة فإن (عجز أو فائضاً للموازنة) سيقف بمقدار $(-7.87E-10)$ ، وهذا التأثير معنوي بدلالة القيمة الاحتمالية (0.0974) وهي أقل من (0.10).

ب. هناك تأثيراً عكسي ومعنوي للدين العام في عجز أو فائضاً للموازنة على المدى الطويل، إذ أنه كلما زادت قيمة (الدين العام) بمقدار وحدة واحدة فإن (عجز أو فائضاً للموازنة) سيقف بمقدار (-0.019008) ، وهذا التأثير معنوي بدلالة القيمة الاحتمالية (0.0819) وهي أقل من (0.10).

الخطوة الرابعة: اختبار مشاكل النموذج المقدر

في هذه الخطوة سوف نقوم باختبار وجود أو عدم وجود مشاكل في النموذج المقدر وذلك قبل تفسير نتائجه على المديين القصير والطويل، وتتمثل هذه المشاكل بـ :

أ. اختبار مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ Heteroskedasticity Test

وتؤشر النتائج المبينة في الجدول (5) أن القيمة الاحتمالية لإحصائية (F-statistic) بلغت (0.2697) وهي أكبر من (0.05) ، لذا سوف لن نرفض فرضية العدم والتي تشير إلى عدم وجود مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ.

الجدول (6) اختبار مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.372113	Prob. F(14,16)	0.2697
Obs*R-squared	16.91293	Prob. Chi-Square(14)	0.2608
Scaled explained SS	3.727456	Prob. Chi-Square(14)	0.9969

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

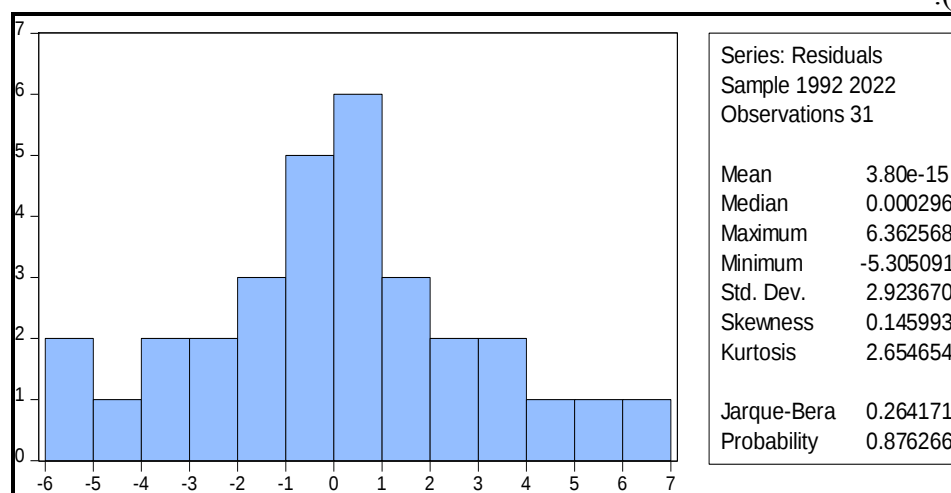
ب. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء **Serial Correlation**
 وتؤشر النتائج المبينة في الجدول (6) أن القيمة الاحتمالية لإحصائية (F-statistic) بلغت (0.0276) وهي أقل من (0.05)، لذا سوف لن نرفض فرضية العدم والتي تشير إلى وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، ولمعالجة هذه المشكلة سوف نقوم باستخدام مصفوفة التباين المشترك للمعاملات (Coefficient covariance matrix) (HAC(Newey-west)) عوضاً عن مصفوفة التباين المشترك للمعاملات لـ (Ordinary).

الجدول (7) اختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	4.692517	Prob. F(2,14)	0.0276
Obs*R-squared	12.44112	Prob. Chi-Square(2)	0.0020

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

ت. اختبار التوزيع الاحتمالي الطبيعي للأخطاء: Normality test
 تؤشر نتائج الشكل (1) أن متغير الأخطاء يتبع التوزيع الطبيعي، وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية المرافقة (Probability) لاختبار (Jarque-Bera test)، والتي ظهرت مساوية إلى (0.876266) وهي أكبر من (0.05)، لذا سيتم قبول فرضية العدم القائلة بأن متغير الأخطاء يتبع التوزيع الطبيعي، كذلك يلاحظ من الشكل عدم وجود التواء في الشكل (2).



الشكل (2) التوزيع الاحتمالي الطبيعي للأخطاء

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 10

الاستنتاجات:

1. أظهرت اختبار الحدود (Bondstset) بالنسبة لبيانات السلاسل الزمنية (العراق) واختيار بيدروني (pedroni) وجود علاقات تكامل مشترك بين المتغير المعتمد وبين المتغيرات المستقلة، أي أن متغيرات الدراسة في بلدان الدراسة تتجه معا نحو التوازن في المدى الطويل.

2. أظهرت نتائج التقدير لدولة العراق، وفق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) وفي كلا الأجلين (القصير والطويل) ما يلي: بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ (-0.410907) وهي قيمة سالبة ومعنوية احصائياً، وهذا ما يشير إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة، أي أن الاقتصاد يعود إلى التوازن بعد مرور (2.4 سنة).
3. توجد علاقة عكسية في الأجل القصير فقط بين كل من (سعر الفائدة الاسمي وعرض النقد الواسع) وعجز الموازنة العامة، إذ أن زيادة هذه المتغيرات المستقلة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض المتغير المعتمد.
4. توجد علاقة عكسية في الأجل القصير والطويل بين الأنفاق الحكومي وعجز الموازنة العامة، إذ أن زيادة الأنفاق الحكومي بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض عجز الموازنة العامة.
5. توجد علاقة عكسية في الأجل الطويل فقط بين الدين العام وعجز الموازنة العامة، إذ أن زيادة الدين العام بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض عجز الموازنة العامة.

المقترحات:

1. زيادة فاعلية الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة بواسطة إصلاح النظام الضريبي من مشكلاته الإدارية والتشريعية، فضلاً عن توسيع القاعدة الضريبية لتشمل شرائح المجتمع ذوي الدخل المرتفعة وتطوير طرائق جباية الضرائب بما يتماشى مع الأنظمة الضريبية المماثلة في الكثير من البلدان ولاسيما العربية منها.
2. على العراق، بناء صناديق سيادية لاحتواء أثر تقلبات أسعار النفط، ومن ثم استثمار إيراداتها في مشاريع تسهم في تمويل الموازنة العامة للدولة.
3. لمعالجة عجز الموازنة العامة بطريقة فعالة ينبغي ترشيد الأنفاق العام وإعادة توجيهه إلى المجالات التي تشجع على نمو الإنتاجية فضلاً الاستغلال الأمثل للموارد المالية والإمكانات المادية والبشرية.
4. تخفيف الاعتماد على الدين العام في التمويل العجز، إلا في الحالات التي يعجز فيها الاقتصاد عن تمويل عجز الموازنة العامة بواسطة الإيرادات الضريبية، لأن الوصول إلى مستويات مرتفعة من الدين العام سوف يؤدي إلى ارتفاع مستويات الاستهلاك الخاص، ومن ثم انخفاض مستوى الادخارات التي تعني انخفاض الاستثمارات، مما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات العامة ومن ثم التمويل مرة أخرى عن طريق الدين العام والتي تنتج عنها في نهاية المطاف أزمة في المديونية. ففي بلدان الدراسة عليها أولاً الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري والأنشطة غير الرسمية، فضلاً عن تطوير كفاءة جهازها الضريبي وتنويع الضرائب، ثم الاهتمام بتحصيل الضرائب بكفاءة والابتعاد عن الإصدار النقدي الجديد (التمويل التضخمي).
5. ضرورة رسم سياسة نقدية ومالية ملائمة بناء على دراسات علمية موضوعية يكون من ضمن أهدافها إدارة عجز الموازنة العامة والدين العام في ضوء الاحتياجات والمتطلبات وربما يخدم تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

Sources:

1. Abdullah, Ali Wahib and Al-Zarkoshi, Alia Hussein Khalaf, 2024, The Effectiveness of Monetary Policy Tools in Promoting Sustainable

- Growth in the Iraqi Economy, Journal of Business Economics for Applied Research, College of Administration and Economics, University of Fallujah, Volume 6, Issue 2, Part 1.
2. Al-Atroush, Ibrahim Masoud Hassan, 2021, The Impact of Changes in Interest Rates on the General Budget Deficit, An Analytical Introduction, Journal of Commerce and Finance, Faculty of Commerce, Tanta University, Issue 4.
 3. Al-Bujari, Ahmed Ibrahim Hussein and Al-Arkoub, Hashem Mohammed Abdullah, 2022, Measuring the effectiveness of fiscal policy tools in financing the public budget deficit of selected developed countries for the period (2002-2019), Al-Riyada Journal of Finance and Business - Volume 3 (Issue 3).
 4. Al-Dumay, Zainab Jabbar Abdul-Hussein, 2018, "Public Spending Productivity in Iraq and the Problem of Time Variability During the Fiscal Year," Master's Thesis, College of Administration and Economics, University of Karbala.
 5. Ali, Tobin, 2015, Budget deficit and its effects between theory and application, New Economics Journal, Volume 02, Issue 13.
 6. Al-Khadrawi, Ahmed Fathi and Badr, Osama Mohamed, 2018, The impact of the financial deficit on the performance of monetary policy in Egypt, Scientific Journal of Trade and Finance, Volume 38, Issue 2, pp. 301-328.
 7. Al-Lahibi, Ahmed Muhammad Raja, 2023, The Impact of Public Debt on a Number of Monetary Variables in Selected Developing Countries with Reference to Iraq for the Period (1990-2019), Master's Thesis, College of Administration and Economics, University of Mosul.
 8. Al-Maamouri, Qasim Hamid Nasser, 2015, The Impact of Interest Rate and Liquidity Changes on Rebuilding the Investment Portfolio - An Applied Study in a Sample of Iraqi Commercial Banks for the Period (2004-2014)), Master's Thesis, Department of Financial and Banking Sciences, College of Administration and Economics, University of Karbala, Iraq.
 9. Al-Obaidi, Nihad Abdul Karim Ahmed, 2011, Current features and trends of monetary policy in Iraq (from restriction to liberalization) and areas of its activation, Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences,
 10. Al-Obaidi, Saeed Ali Muhammad, Al-Rawi, Anmar Atallah Mustafa, 2021, The Impact of External Public Debt on (GDP excluding Oil) in Iraq for the Period (2004-2019), Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Tikrit University, Volume 17, Issue 55.
 11. Alou, Ahmed Khalaf Ibrahim, 2022, Financial policy and its impact on money supply in selected countries with reference to Iraq for the period

- 1990-2020, Master's thesis in Economics, Department of Economics, College of Administration and Economics, University of Mosul.
12. Al-Shammari, Kamal Kazem Jawad and Al-Shammari, Ibtihal Ahmed Abdul Aoun Al-Shammari, 2018, Analysis of coordination between monetary policy and fiscal policy in light of government debt, Iraq (2006-2016) as a model, Iraqi Journal of Administrative Sciences, Volume 14, Issue 58.
 13. Al-Shazly, Ahmed Shafiq, 2017, Channels of Transmission of the Impact of Monetary Policy to the Real Economy, Economic and Technical Department, Arab Monetary Fund, Issue (39), Abu Dhabi, United Arab Emirates.
 14. Al-Shazly, Ahmed Shafiq, 2017, Channels of transmission of the impact of monetary policy to the real economy, Economic and Technical Department, Arab Monetary Fund, Issue (39), Abu Dhabi, United Arab Emirates.
 15. Al-Ubaidi, Nihad Abdul Karim Ahmed, 2011, Current Features and Trends of Monetary Policy in Iraq (From Restriction to Liberalization) and Areas of Activation, Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences,
 16. Al-Wardi, Mishir, 2006, External Debt and its Impact on Economic Development in Developing Countries: An Econometric Study of the Case of Algeria for the Period (1970-2003), Master's Thesis, Faculty of Economics and Management Sciences, University of Algiers.
 17. Balbas, Faisal Ghazi Mustafa, 2022, Integration of Monetary Policy and Its Impact on Gross Domestic Product in Iraq, Master's Thesis, Department of Economics, College of Administration and Economics, University of Mosul, Iraq.
 18. Ben Kirat, Ahlam and Aida Hamlawi, Hanan Shaabani, 2011, The impact of monetary and fiscal policy on the stock market, Master's thesis in economic sciences, specialization: Money and Financial Institutions, Faculty of Economics and Management Sciences, University of May 8, 1945, Guelma, Algeria.
 19. Corina, C.R. (2013). Public debt structure and characteristics Romania's case. Annals of the, Constantin Brâncuși" University of Târgu Jiu! Econom & Series, (3).
 20. Dardouri, Lahcen, 2014, Budget Policy in Treating the State's General Budget Deficit, Comparative Study Algeria-Tunisia, PhD Thesis, University of Muhammad Khaider-Biskra, Faculty of Economics, Commerce and Management Sciences, Department of Economic Sciences, Algeria.
 21. Diokno, Benjamin E., Economic and Fiscal Policy Determinants of Public Deficits: the Philippine Case

22. Faqiri, Ali, Zahab Yahya, Shakima Abdelghani, 2022, The role of monetary policy in supporting financial policy to improve the standard of living in Algeria between (2000-2020), a thesis for a master's degree in the field of economics, business and management sciences, University of Martyr Hama Lakhdar - El Oued, Faculty of Economics, Business and Management Sciences, Department of Economics, Algeria.
23. Farida, Bakhraz Yabl, 2008, Banking Management Techniques and Policies, Diwan of University Publications, 4th ed., Algeria.
24. Haider, Sardar Muhammad and Farhan, Saadoun Hussein, 2024, The Government Budget Deficit and Its Impact on the Economic Growth Rate in Countries Burdened by External Debt for the Period (1990-2020): Mexico as a Model), Journal of Business Economics for Applied Research, College of Administration and Economics, University of Fallujah, Volume 6, Issue 1, Part 1.
25. Halouz, Mohamed and Ben Yamina, Halima Marwa, 2017, The role of monetary policy in addressing the state's general budget deficit, a case study of Algeria (1999-2015), Master's thesis, Financial Sciences, Department of Business Sciences, Faculty of Business, Economics and Management Sciences, Ibn Khaldoun University, Algeria.
26. Hani, Muhammad and Al-Wahhab, Wahiba, 2023, The Impact of Unconventional Financing as an Alternative to Increasing Tax Deductions on the Financial Strategy of the Economic Recovery Policy, Horizons 2030 in Algeria, An Analytical Study of the Monetary and Credit Law 17-10, Journal of the College of Dijlah University, Volume 6, Issue 2, Akli Mohand Oulhadj University, Bouira, Algeria.
27. Hani, Muhammad and Marah, Yassin, 2018, The Limits of Monetary Issuance Policy as a Mechanism for Financing The Unconventional Public Budget in Algeria - An Analytical Study of the Content of Law 17-10, Al-Manar Journal of Legal and Political Research and Studies, Issue 4.
28. Holt Frerichs Carl-Ludwing op. Felds Larso Heuno werner. Illing Gerhards (2016) 6 Government Debt: Causes Effects and Limits German Nationl Academy of Sciences Leopoldinar Bertin•
29. Hussein, Namarq Qasim, 2017, Measuring the relationship between interest rates and some macroeconomic variables, a study of the experiences of Egypt and Japan with special reference to Iraq for the period 1990-2015, PhD thesis, Department of Economics, College of Administration and Economics, University of Karbala, Iraq.
30. Idris, Muhammad, 2021, Monetary Policy, Introductory Booklet Series, Issue (17), Directed to the Young Age Group in the Arab World, Arab Monetary Fund.

31. International Monetary Fund, 1991, External Debt Management, Washington Document.
32. Iordachioaia Adelina-Geanina, Titu Maiorescu, Monetary Policy and Economic Policy, journal of knowledge management, economics and information technology, volume1, Issue no: 2 University of Romania, February 2011, p 3.
33. Joda, Nidal Shaker and Saleh, Israa Saeed, 2020, Measuring and analyzing the impact of the general budget deficit on public debt in Iraq for the period 2003-2016, Al-Kut Journal of Economics and Administrative Sciences, Issue 35.
34. Johansson, Xenia, 2014, Budget Management The Perception and Use of Budgets Within Publicly Traded Companies in Sweden, Master's Thesis, Business School, Jonkoping University.
35. Karim, Bouroucha, 2019, The role of monetary and financial policy in achieving external balance, a case study of Algeria (1990-2016), PhD thesis in economics, specializing in international mechanisms, Faculty of Economics, Business and Management Sciences, Department of Economics, University of Kasdi Merbah - Ouargla, Algeria.
36. Khadija, Sanusi, 2015, The role of monetary policy in the money supply situation, the case of Algeria 2000-2013, a supplementary memorandum for a master's degree, University of Umm al-Bouaghi, Algeria.
37. Khalil, Raghad Haqi and Ghaidan, Jalil Kamel, 2022, Analysis of the relationship between monetary policy channels and the general budget deficit in Iraq for the period (2004-2017), Iraqi Journal of Economic Sciences, twentieth year, seventy-second issue for the month of March.
38. Khoshnaw, Sabah Saber Mohammed, 2019, Analysis and measurement of the impact of the general budget deficit and money supply on the general price level in Iraq for the period (1988-2017), Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 11, Issue 25.
39. Khoshnaw, Sabah Saber Muhammad 2022, "Public Finance Economics," Dar Al-Tafsir for Printing and Publishing, 1st ed.
40. Lakhdar, Marghad and Kaziz Nasreen, 2017, Mechanisms for financing and treating the state budget deficit in Algeria - an analytical study (2000-2017), Journal of Humanities, University of Mohamed Khaider Biskra, Issue 47.
41. Maguirre, 2011, Steven, State An And Local Government Debt: An Analysis, Congressional Research Service, USA.
42. Marzouq, Atef Lafi, Hamza, Raja Qasim, 2021, External Public Debt in Iraq - Content and Effects on Economic Performance for the Period

- (2003-2019), Journal of the Kufa Center for Studies, University of Kufa, Volume 1, Issue 63.
43. Matar, Team Jiad, 2012, Financial Policy in Iraq and Its Role in Influencing Money Supply During the Period 1970-2009, Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences, Volume 8, Issue 25.
 44. Mohamed, Manal Jabla Morsi, 2017, Evaluating the effectiveness of monetary policy in achieving exchange rate stability in Egypt during the period (1990-2017), Scientific Journal of Economics and Trade,
 45. Morsi, Manal Jaber, 2021, The reciprocal relationship between the Egyptian general budget deficit and the inflation rate, Scientific Journal of Economics and Trade, Issue 1, pp. 361-408.
 46. Nasser, Abeer Ali and Hadi, Salem Awad, 2019, The Role of Fiscal Policy Tools in Reducing the State's General Budget Deficit According to the Conditions of the International Monetary Fund: An Applied Study in the Iraqi Ministry of Finance - Budget Department, Journal of Accounting and Financial Studies (JAFS), Volume 14, Issue 48.
 47. Ratul, Muhammad and Kroush, Salah Al-Din, 2014, Evaluation of the effectiveness of monetary policy in achieving Kaldor's magic square in Algeria during the period (2000-2010) Arab Economic Research Journal, Issue (66), Beirut.
 48. Saud, Diaa Hassan, 2018, Analyzing the Relationship between Domestic Public Debt and Budget Deficit in Iraq for the Period (1990-2016), Al-Mamoun College Journal, Issue 31.
 49. Shalal, Ammar Abdul Hadi, Hamoudi, 2020, The Impact of Public Debt on Economic Development - Iraq as a Case Study - for the Period (2006-2017), Anbar University Journal, College of Administration and Economics, Volume 12, Issue 28.
 50. Shanta, Azhar Muhammad Abdullah, 2021, The Impact of Domestic Public Debt on Some Indicators of the Iraqi Stock Market for the Period (2004-2020), Master's Thesis, College of Administration and Economics, University of Karbala.
 51. Tawil, Baha Eddine, 2016, The role of monetary and fiscal policies in achieving economic growth, a case study of Algeria: 1990-2010, PhD thesis in economic sciences, specialization: Financial Economics, Faculty of Economics and Management Sciences, University of Hadj Lakhdar - Batna -, Algeria.
 52. Tyniewicki, Marcin, 2008, General Budget and Budget Law of the European Union
 53. Zakaria, Rabei, 2021, An analytical and standard study of the relationship between global oil price variables on the supply of money supply in Algeria during 1999-2020, Master's thesis, University of Arab Ben Mahdi.